

مستقبل الدولة القومية في إطار الوضع الدولي الجديد

بقلم الأستاذ : ينون مصطفى

تغير العالم بقوة في السنوات الأخيرة، فهو يختلف كثيرا عن عالم السبعينات والثمانينات. ومنذ بداية التسعينات أصبح هذا العالم سريع التغير، شديد التعقيد. و من ابرز سماته يمكننا ذكر:

أ- التطور العلمي والتكنولوجي الذي طغى بقوة على الحياة اليومية للأفراد و الجماعات.

ب- بروز المعرفة كسلعة و كمقوم أساسي للقوة .

ج- سهولة الأعلام و الاتصال مما دفع ببعض الأطراف بتشبيه العالم الحديث بالقرية الصغيرة.

د- تدفق هائل للسلع و الخدمات بين شعوب و دول العالم مما خلق ديناميكية جديدة في العلاقات الدولية تارة توصف بالاعتماد المتبادل و تارة بالتكامل و في الأخير نجد المصطلح الأكثر تداولاً هو مصطلح العولة.

هـ- سهولة تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود و القارات بدون حواجز و بسرعة فائقة.

مثل هذه التغيرات و غيرها التي أصبحت ميزة المرحلة الأخيرة تزامنت مع بروز مصطلح جديد استحوذ على كل النقاشات السياسية

والإعلامية و كذلك الأكاديمية و العلمية و هو ما يعرف بالنظام الدولي الجديد. فما حقيقة كل هذا ؟. كيف يمكننا أن نفهم كل هذه التغيرات ؟. هل صحيح نحن نعيش نظام دولي جديد ؟ أم أننا نعيش وضع دولي جديد؟. ما مكانة و دور الدولة القومية في إطار كل هذه التغيرات ؟ هل يمكننا أن نتكيف و تتفاعل و بطريقة إيجابية لتحافظ على الدور التي كانت تلعبه سابقا ؟ ثم كيف يمكننا تحقيق ذلك ؟.

هذه جملة بسيطة من الأسئلة تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها في ثلاثة محاور مختصرة .

المحور الأول نناقش فيه مفهومي العولمة و النظام الدولي الجديد وهذا من حيث المعنى و من حيث تاريخ بروزهما على الساحة الدولية. المحور الثاني نناقش فيه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تريد من خلالها التحكم و السيطرة على العالم . فنحاول إبراز الجانب النظري وكذا الجانب التطبيقي لهذه الإستراتيجية .

أما المحور الثالث و هو أهم محور في هذه الدراسة فسنناقش فيه مكانة و دور الدولة القومية في زخم هذه التطورات و التحولات ، لتعرض في البداية إلى مختلف الطروحات الموجودة على الساحة الدولية ثم نخلص في الأخير إلى حكم خاص و نظرة مستقبلية حول مكانة و دور الدولة القومية أو الوطنية في إطار هذه التحولات الكبرى التي يعيشها العالم اليوم.

1- العولمة و النظام الدولي الجديد ،

هذان المصطلحان هما تقريبا وجهان لعملة واحدة يتم إسقاطهما لوصف الحالة الطبيعية التي وصل إليها المجتمع الدولي. والمقصود من ذلك هو التأكيد بأننا أصبحنا نعيش في مجتمع عالمي جديد يختلف كثيرا عن العالم الذي كنا نعيشه منذ حوالي 15 سنة. وسواء استعملنا مصطلح العولمة أو النظام الدولي الجديد فكلاهما من صنع أمريكا *made in America*. فهي إذا فكرة أمريكية وهي الآن ترعاها و تسوقها بفعالية كبيرة و تسخر إمكانيات هائلة لإنجاحها. في هذا الإطار نجد مثلا الكاتب الأمريكي *Kenneth waltz* وهو من أكبر منظري العلاقات الدولية وهو ينتمي إلى المدرسة الواقعية بل هو أبو الواقعية الجديدة ' يقول : العولمة هي من صنع أمريكا ' أساسها هو الاقتصاد الحر ' السوق المالية ' الليبرالية ' الديمقراطية ' الشفافية ... (1).

نلاحظ أن العامل المشترك بين هذه الصفات التي توصف بها العولمة هو الجانب المالي أي (رأس المال) و هذه الأموال أصبحت اليوم كسلعة أساسية يتم تداولها بسرعة فائقة عبر أنحاء العالم نظرا للتطور العلمي والتكنولوجي في هذا المجال .

وزير المالية الأمريكي السابق *Robert Ruben* يرى من جهته أن العولمة لم تعد مجرد خيار بل هي حقيقة و ما على الدول و الأفراد أن تعي ذلك وتعمل في إطاره و بسرعة قبل فوات الأوان (2). كأنه يقول من استجاب وأسرع في التكيف فسوف يفوز و يربح أو أنه على الأقل سوف لن

يخسر كثيرا ' أما الأطراف التي ترفض و تتأخر عن التركيب فإنها سوف تتجاوزها الأحداث و قد تندثر.

في نفس الاتجاه نجد *Rued Lubbers* و هو وزير أول سابق لدولة هولندا وهو اليوم أستاذ جامعي يدرس مادة (دراسات العوامة) *Globalization studies* نجده يعرف العولة بأنه مصطلح يحوي في طياته وصفا للوضع الدولي الجديد و كذلك تحديد الاتجاه الذي نسير نحوه...هي تعبير عن تغير نوعي لمجموعة من الاقتصاديات الوطنية لدول مستقلة و منفصلة عن بعضها البعض لتصبح سوق واحدة *Global place market* حيث تشمل مختلف العمليات كالإنتاج والتسويق والابتكارات والتقدم... (3).

هذا الطرح أو النظرة الغربية لمفهوم العولة يمكن إرجاعه إلى نهاية الثمانينات و بداية التسعينات حيث بدأت أمريكا تسوق الفكرة خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و كذا جدار برلين.

أمريكا تقول أنه بعد سقوط النظام الدولي القديم المعروف بأُس الثنائية القطبية المرنة، العالم كله فقد توازنه و دخل من جديد حالته الطبيعية وهي الحالة الفوضوية، و مادام أن أمريكا هي القوة الأعظم المتبقية من النظام القديم إذا فهي القوة المؤهلة، و المسؤولية لإعادة بناء هذا النظام الدولي، ونجدها أحيانا تعتبر كل هذا واجب و عبء بل أكثر من ذلك نجدها تقدم نفسها أنها تحمل رسالة حضارية و سماوية للعالم كله . فهي بهذا تريد أن تنقذ العالم من الفوضوية التي تسوده و تؤسس نظام دولي جديد وعليه فهي

تريد إصلاح بعض مؤسسات النظام القديم كالأمم المتحدة و البنك الدولي والصندوق النقد الدولي لتصبح تتماشى مع الأحداث و التطورات و كذا طموحاتها الكبيرة لسيادة العالم كله ' و لإنجاح ذلك ترى ضرورة إنشاء مؤسسات جديدة كمنظمة التجارة الدولية . إلى جانب كل هذا فهي تسعى لوضع مجموعة من القواعد و الضوابط و الميكانيزمات التي تحكم عمل وسير هذا النظام الدولي الجديد و على كل الأطراف أن تحترم ذلك حتى يستتب الأمن و يتحقق التقدم المنشود : أما من لم يحترم هذه الإجراءات الضرورية فإنه سوف يعاقب و بشدة.

2- الإستراتيجية الأمريكية :

المعروف عن أمريكا أثناء النظام الدولي القديم وهي تواجه خطر انتشار المد الشيوعي في العالم طبقت عدة إستراتيجيات أهمها إستراتيجيتي الاحتواء و الردع و يمكن أن نقول أنها فازت في ذلك بامتياز . اليوم و مع تغير الظروف و المعطيات نجد أمريكا تضع لنفسها إستراتيجية جديدة لكي تنفذ مشروع نظامها الدولي الجديد و العولة . هذه الإستراتيجية الجديدة تعرف باسم (الشراكة Partneriat) وهي إستراتيجية شاملة ' مرنة تقوم على الحذر و الدقة و إمكانية تصحيح الأخطاء الغير منتظرة و التفاعل مع العراقيل و التعقيدات التي تواجهها أثناء مراحل التجسيد الميداني.

يمكننا أن نناقش هذه الإستراتيجية من زاويتين . جانبها النظري وجانبها التطبيقي . فمن الناحية النظرية إستراتيجية الشراكة تختلف عن ما كان يعرف بالأحلاف و التكتلات حتى وإن وجد بعض التشابه في مجال

الغايات والأهداف. أمريكا من خلال هذه الإستراتيجية الجديدة تريد أن تتحكم في العالم بأسره لكن بتكاليف أقل و بمساعدة الجميع. تريد من الجميع أن يقتنع و يقبل بريادتها ثم يقبل بمشاركتها في بناء نظامها الدولي الجديد . بهذا أمريكا نجدها تحتل قمة الهرم الدولي تم بعد ذلك تقوم بتوزيع الأدوار و ترتيب الدول حسب المقاييس و المعايير التي تختارها هي. يقول *Hebert Schiller* لأمريكا الحرية في وضع المقاييس و المعايير التي من خلالها يتم اختيار هذه الدول التي تسميهم بالشركاء أو الدول المتطوعة *Etats volontaire* كما تسميهم بدول شريف *Sheriff*. (4). يمكن تصنيف هذه الشراكة إلى عدة أنواع، فمنها الشراكة الأمنية، الشراكة الاقتصادية، الشراكة السياسية ...

من الناحية التطبيقية نجد أمريكا تحاول بكل قوة تجسيد هذه الفكرة ميدانيا. نجدها تعمل بطريقة منهجية و منظمة. في البداية بدأت بمرحلة التهيئة، أي عملية تحضير الرأي العالم الدولي لفهم و قبول مشروعها هذا، و عادة مثل هذه المرحلة يسود فيها نقاش كبير حول مختلف الأفكار والأهداف التي يحتويها المشروع المراد تطبيقه ، و يقوم بهذا الدور السياسيون والديبلوماسيون و الإعلاميون وخاصة المفكرون والأكاديميون. في هذا الإطار نجد ظهور عدد كبير من الكتابات ومن أبرزها نذكر ما كتبه *Mckibben* سنة 1989 تحت عنوان (نهاية الطبيعة *The end of nature*)، ثم سنة 1992 ما كتبه (*Fukuyama* تحت عنوان نهاية التاريخ)، بعده سنة 1993 نجد كتاب *Huntington* تحت عنوان صراع الحضارات، وسنة

1994 نجد M. Kaplan يكتب حول (قدوم الأنرشية *The coming of anarchy* (5).

كل هذه الكتابات و غيرها تزامنت مع سقوط النظام الدولي السابق و بروز فكرة النظام الدولي الجديد، و كيف أن أمريكا أصبحت تتحمل مسؤولية هذا العالم و هي المؤهلة فعلا دون غيرها للقيام بهذا الدور . أثناء مرحلة التهيئة هذه و هي عادة غير محددة زمنيا (على الأقل أنها تستمر حتى تنضج الفكرة المقترحة)، نجد النقاش شمل نقاط أخرى مهمة مثل ظاهرة الإرهاب الدولي و التأكيد على ضرورة تضامن الجميع لمحاربتة، كما نجدها تطالب من جميع الدول التكيف مع التغيرات الجديدة التي أصبحت تطبع العالم اليوم .

بعد مرحلة التهيئة، تأتي مرحلة التجسيد واعتمدت أمريكا في ذلك على ما يعرف بسياسة (الجزر و العضا). لذا نجدها تارة تسعى بطرق دبلوماسية و ترغيبية إلى اكتساب تأييد الأطراف التي مازالت مترددة وتستعمل في هذا الإطار ورقة تفوقها الواضح في مجال الإعلام والاتصال وتسوق في هذا الشأن نتائج أبحاث *Toffler* التي طالما نادى بها منذ السبعينات كالقول أن القرن القادم هو قرن المعلومة و المعلوماتية ' و أمريكا متفوقة بقوة على الجميع في هذا المجال و بذلك فهم يقولون أن هذا القرن هو قرن أمريكا بدون منازع ' فهي تسيطر على الفضاء الخارجي بواسطة شبكة أقمارها الصناعية و هي بذلك تراقب كل صغيرة و كبيرة في العالم وكذلك فهي تملك شبكة الأنترنيت و من خلالها نجدها تتجسس على

الجميع و تسوق المعلومات والأفكار التي تريدها هي . أما في حالة عدم نجاعة الطريقة الدبلوماسية نجدها تشهر ورقتها العسكرية لكي تؤدب من تراه يستحق التأديب لأنه حاول أو فكر في خرق الضوابط والقوانين التي تريد أن يسير عليها الجميع في إطار النظام الدولي الجديد. الرئيس الأمريكي الحالي (جورج ولكر بوش) يعلنها صراحة فيقول: (أنه من ليس معنا فهو ضدنا ... و في موقع آخر يقول واصفا الدول التي ترفض الانصياع لهذه الطروحات بأنها دول محور الشر أما الدول التي تنصاع إلى ما تريده فهي تمثل دول محور الخير ... و ما مشروع (الدرع الواقي) إلا تأكيد واضح من الإدارة الأمريكية على أنها مصممة و جادة في مسعاها. بوش يقول : إستراتيجيتنا الجديدة تختلف عن إستراتيجية الردع التي عرفت أثناء الحرب الباردة ...نحن اليوم نحتاج إلى دول صديقة تفهم طلباتنا و تتعاون معنا ...هذه الإستراتيجية الجديدة يجب أن تنظر إلى الأمام وليس إلى الخلف إنها تؤمن و لا تهدد *reassuring not threatening* (6).

أساس هذه الإستراتيجية هو الثقة المتبادلة بينها و بين الأطراف الأخرى , تقوم على تبادل المعلومات و بناء تكنولوجيا الإنذار المبكر ...لأننا نريد أن نغير المعادلة من توازن الرعب النووي إلى الشراكة (7).

3-مكانة الدولة القومية في هذا النظام الدولي الجديد في هذا الإطار يمكننا أن نميز بين ثلاثة اتجاهات ،

أ- الاتجاه الأول : و هي نظرة غربية أمريكية تأخذ من الفكر الواقعي كمرجعية أساسية في تحليل طروحاتها 'كاعتبار أن الدولة القومية

هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ' وأن الوضع الطبيعي للمجتمع الدولي هو الفوضى ' و أن مصالح الأطراف هي أصلا غير منسجمة ولكنها هي المحدد الرئيسي لكل سلوك ' و هذه المصالح سوف لن تتحقق إلا إذا صاحبها قوة . لذا فالسمة الثابتة للعلاقات الدولية هي الصراع ' أو كما يقول (هانس مورغنتو) العلاقات الدولية هي السياسة الدولية و تتلخص في الصراع من أجل القوة . نفس الكلام نجده عند الواقعيون الجدد و على رأسهم

(كينيث وولتز) حيث يقول : الدولة هي الدولة هي الدولة فهي دائما وأبدا تعمل من أجل تحقيق مصالحها والحفاظ على كيانها واستمراريتها. و إذا كان القرن العشرين كان بحق قرن الدولة القومية ' فإن القرن الواحد و العشرون سوف يبقى كذلك قرن الدولة القومية.(8) لأن الوظائف التي تقوم بها هذه الدولة القومية ما زالت أساسية في حياة البشر والمجتمعات ' و ليس هناك حتى اليوم من يستطيع القيام بهذه الوظائف. لهذا نجد أمريكا لاتناقش مسألة زوال الدولة القومية بل نجدها تركز على ضرورة تكيف الدولة القومية مع التطورات و الأحداث التي أصبحت تطبع عصرنا هذا ' هنا يكمن الفرق بين الدول المختلفة فمنها من أدركت ذلك فنجدتها تبدل في مجهودات معتبرة لكي تتغير و تتقدم و تكبر و دول رافضة الدخول في اللعبة لأسباب كثيرة فمنها تعتبر نفسها غير مستعدة وتحاول إقناع نفسها بأنه لا داعي للمغامرة ومنها من تنقصها الامكانيات الضرورية لخوض هذه المغامرة، و هناك من لا تدري بعد كيف تتعامل مع هذه

التغيرات فاختللت عليها الأمور و تجاوزتها الأحداث... الخ لكن بالنسبة لل طرح الأمريكي كما أكده (كينيث وولتز) يجب على الدولة القومية أن تتطور و تكبر و إلا تترك مكانها لغيرها *get big or get out* (9).

ب- الاتجاه الثاني : هذا الاتجاه يؤمن بأن الدولة القومية سائرة في طريق الزوال، حتى وإن بقيت فإنها سوف تكون شكليا لا غير، لأنها سوف لن تعود فاعل أساسي في العلاقات الدولية بل و حتى على الساحة الوطنية لأنها أصبحت مفككة ومخرقة و فاقدة السيادة، و قراراتها لم تعد عقلانية. أي الدولة القومية كتنظيم تقليدي سوف لن تستطيع الصمود كثيرا في وجه التيار الجارف الذي أتت به العولمة.

أصحاب هذه النظرة الخطيرة لمستقبل الدولة القومية وبهذا المفهوم للعولمة هم في الأساس أصحاب رؤوس أموال ضخمة وشركات استثمارية عملاقة لهذا نجدهم ينظرون للعولمة أنها مجال اقتصادي لا غير و المال هو عصب الاقتصاد. المستقبل هو للاقتصاد الحر و لا يقبلون بأي تدخل للدولة القومية في شؤونهم إلا بما يرضيهم و يخدم مصالحهم. و مادام هم الذين سينتجون و سيبيعون و سيملكون فهم بذلك يملكون كل القوة أو أنهم القوة نفسها. في هذا الجو التنافسي المذهل نجد هذا المال يتمركز أكثر فأكثر في يد فئة قليلة سواء من الشركات العملاقة أو حتى الأفراد. *Fredric f. Clairment* يقول في هذا المجال : في بداية القرن العشرين كان هناك حوالي 300 شخصية يعرفون بعضهم البعض جيدا كانوا يسيطرون على اقتصاد أريا بكاملها و اليوم مع بداية القرن 21 نجد العدد تقلص إلى حوالي النصف

تفريبا. (10) و إذا نظرنا إلى تسارع الأحداث واشتداد المنافسة بين مختلف الأطراف فإنه من المرجح أن عدد هؤلاء الأشخاص سوف يتقلص وبسرعة فائقة.

على المستوى الدولي نلاحظ طيلة السنوات الأخيرة ظهور ظاهرة التزاوج و الاندماجات بين الشركات العالمية الكبرى لتبرز لنا شركات عالمية عملاقة تمتلك كل مقومات القوة. مثلا سنة 1997 نجد هذه الإندماجات مست ما يقارب 1600 مليار دولار ' و هذا في مجالات حيوية مثل صناعة الأدوية ' الإعلام و الاتصال ' و البنوك ' و الصناعات الغذائية ... الخ. بعض هذه الشركات العملاقة أصبحت ميزانيتها تفوق الدخل القومي لكثير من الدول . مثلا (شركة جنرال موتور) ميزانيتها تفوق ميزانية دولة صناعية مثل الدانمارك ' شركة Exxon ميزانيتها تفوق الدخل القومي لدولة النرويج ' شركة Toyota ميزانيتها تفوق ميزانية دولة البرتغال . (11)

من هنا يتضح أن هذه الشركات العملاقة أصبحت قوة خارقة لاتضاهى. فإلى جانب الرأس المال الضخم نجدها تمتلك أحسن تكنولوجيا مبتكرة في مجال اختصاصها كما أنها تملك أحسن المهارات لليد العاملة. كل هذا يجعل منها قوة احتكارية لا يمكن منافستها. وهدفهم الآن هو السيطرة على كل اقتصاديات العالم ' ثم بسط نفوذهم وسيطرتهم على الجميع. وتصبح بذلك الدولة القومية لعبة في يد هذه الشركات العملاقة يفعلون بها ما يشاءون (12).

من أجل إحكام سيطرتهم أكثر نجد هؤلاء الأشخاص أصحاب رؤوس الأموال و الشركات العملاقة يحاولون خلق كارتل خاص بهم. و كانت البداية سنة 1995 وبمبادرة من حوالي 450 شخصية يرأسهم المتشدد *Helmut Mencher* رئيس مجمع (ني ستلي) *Néstle* وبعد سلسلة من اللقاءات وضعوا الإطار القانوني للكرتل عرف باسم *A.M.I.* (13) أي *Accord Multilatéral sur Investissement* و هو تنظيم يسهر على مصالح هؤلاء المستثمرين الكبار . وهم بهذا يطالبون من كل الدول ضرورة فتح المجال واسعا أمامهم^٢ فلا بد من توفير لهم كل الظروف الضرورية سواء كانت أمنية^٣ قانونية كحق الاستثمار في أي مجال و في أي مكان^٤ وكذلك حقهم في تحويل أموالهم أو التوقف عن النشاط في أي وقت يريدونه وبالطريقة التي ترضيهم... الخ . أما في حالة الاعتراض أو الرفض لأي دولة تطبيق مثل هذه الإجراءات فسوف يضرب عليها الحصار و يرغمونها إلى الانصياع . و لهذا يمكن القول أننا أصبحنا نعيش عصر حق المستثمر بدل ما كان يعرف بحق الشعوب و الأفراد. هكذا انقلبت المفاهيم و المعطيات^٥ لأننا حتى لو افترضنا أن هناك أنظمة ديمقراطية تحكم في هذه الدول الوطنية فالواضح من خلال هذا الطرح أنها سوف تكون عاجزة أمام هذا الغول الذي لا يرحم فماذا ننتظر من أنظمة فاقدة لكل مقومات القوة فمصيورها أن تدخل في مفاوضات و مساومات غامضة مبهمة^٦ لا ندري من يساوم من حول ماذا و بأي ثمن ؟ كل شيء يكون وراء الستار و على حساب المواطن الذي لاحول و لا قوة له .

Lori Wallach يشبه هذه العلاقة الغربية بسياسة (دراكيللا) الذي لا يمكنه أن يعيش إلا في الظلام وأكثر شيء يحبه هو مص دماء الأفراد .
(14). إنها العولة.

من خلال هذا الطرح نستخلص أن المجتمع الدولي يتجه بسرعة فائقة نحو المجهول ' هذا المجهول اللذين يسمونه العولة .

ج- الاتجاه الثالث : وهو اتجاه محافظ لكنه ليس منظما و لم تتضح معالمه و لا إستراتيجيته المحكمة بعد. لذا فهو مجرد توجهات يشمل مجموعة غايات لأطراف متنوعة و مشتتة. و يمكن أن نقول أنه لحد الساعة هو محدود الفعالية لكونه مازال يفقد مقومات القوة الضرورية لتصبح الدول والجماعات التي تؤمن بذلك طرف فاعل.

في هذا الاتجاه نجد بعض الدول تحاول مقاومة هذا التغيير فتسعى لتجنيب مجتمعها من التفسخ وانهيار مقوماته القيمية و العقائدية لأنها تنظر للعولة على أساس أنه مشروع خطير على مجتمعاتها و تصفه بأنه غير حضاري يجعل من الأفراد مجرد سلعة تباع و تشتري في الأسواق. و من بين الدول المتقدمة التي تسعى مقاومة هذا الزحف الخطير للعولة خاصة في مجالها الثقافي و السمعي البصري نجد دولة فرنسا ' يقولون المجتمع الفرنسي يرفض تحطيم إرثه الحضاري الطويل ' يرفض تحطيم أسس مجتمعه الأخلاقي يرفض (ثقافة الساندويتش و وولد ديزني) ...أما الطريقة المثلى للرد فهم يرون ضرورة تدعيم و إنجاح تجربتهم التكاملية على مستوى القارة الأوروبية ' ضرورة تطوير إنتاجهم المعرفي لأنه لا يمكن الاستمرار في

الرفض و لا غلق الحدود أمام هذا الزحف الخارق لمشروع العولة، بل يجب مواجهته بالمنافسة عن طريق الإنتاج الجيد و ليس الهروب إلى الأمام و غلق الحدود.

هناك صنف آخر من الدول و الجماعات التي ترفض العولة و ما يصاحبها وهؤلاء لهم بعد ديني إسلامي. نجدهم يؤكدون على ضرورة رفض هذا المصير المحتوم^٦ وهذا ممكن. يرفضونه لأنهم ينظرون له بأنه مشروع مهدم للدين والإنسانية. والمطلوب هو الرفض قدر الإمكان الاندماج في مشروع العولة و العمل بجدية وإخلاص للتمسك بتعاليم الدين الإسلامي الصحيح . وإذا كنا اليوم ضعفاء وتابعين فلأنه تخلينا عن ديننا و تعاليمه الصحيحة والحل إذا يكمن في الرجوع إلى هذا الدين الإسلامي^٧ لأنه هو المخرج والمنقذ لكل البشرية.

في الختام ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا جليا أن الدولة القومية هي فعلا في مفترق الطرق^٨ و أن الكثير من هذه الدول مازالت لا تدري بالضبط ما يجب أن تفعله^٩ فهي كالذي يغرق في الوحل فكلما تأخر رد فعله كلما تعقدت أموره أكثر فأكثر. هذا الكلام ينطبق بقوة على الدول المتخلفة لأنها كلما كانت ضعيفة وهشة كلما سهل اختراقها وأصبحت مهددة بالزوال. المعروف أنه لما تكون في الوحل و تحاول أن تتحرك لكي تنقذ نفسك من الغرق و هذا هو المطلوب لكن كذلك فلا بد عليك أن ، تعرف أي اتجاه أو طريق تسلكه و تحسب بكل دقة نتائج كل خطوة تخطوها لأن

الاتجاه الخاطئ قد يعقد أكثر من وضعيتك فبدلاً من تقوية احتمالات النجاة تجد نفسك بالعكس من ذلك تغرق ثم تغرق وتتجه نحو الدرك الأسفل.

لذا يجب أن نكون واعيين بالوضعية الحرجة التي تمر بها مجتمعاتنا ورغم أن كثير من دولنا المتخلفة تملك الكثير من المؤهلات (ثروات طبيعية وبشرية) لو استغللت كما يجب لأصبحت دول متقدمة لكنها بالعكس من ذلك نجدها ما زالت تتخبط في الفقر والتخلف والبيروقراطية وألا عدالة اجتماعية... لذلك يمكنني القول أن أكبر مشكل تعاني منه هذه الدول المتخلفة هو عدم استغلال قدراتها المتنوعة بالطريقة الصحيحة و عليه نجدها تهدر إمكانيتها و قدراتها المتنوعة في أمور خاطئة و هامشية . دواعي تقدم وتطور المجتمعات في تقديري واضحة و لا تحتاج إلى ذكاء كبير ولا إلى تفلسف و مغالطات من أي طرف كان . يمكن إجمال هذه الدواعي في النقاط التالية :

أ- أن يوجه الاهتمام بالدرجة الأولى إلى الفرد سواء من حيث التكوين ' التربية ' العناية الصحية..

ب- أن تحاول هذه المجتمعات بناء ديمقراطية حقيقية و تبتعد عن ديمقراطية الواجهة.

ج- أن تكون هناك عدالة اجتماعية حتى تكون هناك ثقة بين الحاكم و المحكوم و يسود بين أفراد المجتمع تنافس حر و شريف

د-نظرا للتغيرات و التطورات الكبيرة التي أصبحت تطبع حياتنا اليومية سواء على المستوى الوطني و الدولي فإن كل المجتمعات أصبحت مهددة في كيانها ' فشروط البقاء في عصر العولمة قاسية و صعبة جدا فلا مجال لتضييع الوقت و هدر الطاقات ' فكل ما نحتاجه هو أن نتخذ القرارات الحاسمة و الضرورية و في الوقت المناسب . أي تكون قراراتنا مدروسة بطريقة علمية و تكون عقلانية و لكن تكون مركزة حول المشاكل الحقيقية للمجتمع و هذا حتى نصل إلى الإجابات الصحيحة لكل مشاكلنا . لكي نصل إلى الإجابات الصحيحة فلا بد قبل كل شيء أن نعرف كيف نطرح الأسئلة

الصحيحة و حتى لا ندخل في دوامة النقاشات الخاطئة *Faux débats* مع الأسف الشديد هذه هي الميزة الأساسية التي تتخبط فيها مجتمعاتنا المتخلفة.

لذا يجب أن نصح أنفسنا و نبتعد عن سياسة الإقصاء و المغالطات والدوغماتية ونفتح المجال للعلم و الرأي السديد ' من خلال ذلك فقط يمكن الأمل أن يزرع فينا في عصرنا المهيّب هذا عصر العولمة.

1Kenneth Waltz *Globalization and government*. ps. Online. dec.1999.

2**ibid.**

3Rued Lubbers *the globalization of economy*.Miccosoft internet Explorer A /globview . htmf.February 1999.

4Herbert I. Schiller . *Vers un nouveau siècle d'impérialisme américain* Monde Diplomatique août 1998.

5Timothy W.Luck *Nationality and soveirgnty in the new world order* .Department of politics at Victoria University of Wellington ,Mars 1996.

6President G.W. Push speech at national defense university Washington ,Time Magazine , Mai 2001

7**ibid.**

8Kenneth Waltz ,op.cit.

9**ibid.**

10Ignacio Ramonet, *Firmes géantes Etats* , Monde Diplomatique juin, 1998 .

11**ibid.**

12**ibid.**

13Christian de Bric *Comment l'A.M.I. fut mis en pièces* . Monde Dip. Dec. 1998.

14**ibid.**